4 January 2023
Arabic

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

إكوادور

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات والتزاماتها
الطوعية وردودها

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



التعليقات	موقف إكوادور	التوصيات
منذ وضع السياسة العامة بشأن إعادة التأهيل الاجتماعي، اتخذت الدولة إجراءات للحد من عدد الوفيات الناجمة عن العنف في السجون ومراكز الاحتجاز، ولا سيما عن طريق خفض عدد الأشخاص المحتجزين باستخدام بدائل للسجن، وكذلك عن طريق منح الاستحقاقات المتاحة في السجون والعفو عن الأشخاص المسلوبين حريتهم.	تؤيد	1-101
منذ وضع السياسة العامة بشأن إعادة التأهيل الاجتماعي، اتخذت الدولة إجراءات للحد من الاكتظاظ في السجون عن طريق منح الاستحقاقات المتاحة في السجون والعفو عن الأشخاص المسلوبين حريتهم.	تؤيد	2-101
منذ وضع السياسة العامة بشأن إعادة التأهيل الاجتماعي، اتخذت الدولة إجراءات للحد من عدد الوفيات الناجمة عن العنف في السجون ومراكز الاحتجاز، ولا سيما عن طريق خفض عدد الأشخاص المحتجزين باستخدام بدائل للسجن، وكذلك عن طريق منح الاستحقاقات المتاحة في السجون والعفو عن الأشخاص المسلوبين حريتهم الذين لم يرتكبوا جرائم تنتهك سلامة الأشخاص.	تؤيد	3-101
منذ وضع السياسة العامة بشأن إعادة التأهيل الاجتماعي، اتخذت الدولة إجراءات لتحسين أوضاع السجون، مع إيلاء اهتمام خاص للتدابير الرامية إلى معالجة الاكتظاظ والعنف وتوفير الخدمات الصحية للأشخاص المسلوبين حريتهم.	تؤيد	4-101
تحيط علماً	5-101
يجب أن تكون التشريعات الوطنية متسقة ومتوافقة مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدقت عليه إكوادور. وفي هذا السياق، قامت الحكومة الوطنية بتنفيذ الآليات اللازمة لتهيئة بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني، في القانون والممارسة.	تؤيد	6-101
منذ الموافقة على قانون الاتصالات الذي قدمته الحكومة الوطنية، هناك سعي إلى ضمان الحقوق. وفي هذا السياق يمكن وضع بروتوكولات وتدابير بشأن وسائل الإعلام المعنية ببرامج البث العام لضمان التعددية في التغطية، وكذلك لضمان استقلال الصحفيين والمحللين عن النفوذ الحكومي. ويجري حالياً إعداد تلك البروتوكولات والتدابير.	تؤيد	7-101
منذ الموافقة على قانون الاتصالات الذي قدمته الحكومة الوطنية، هناك سعي إلى حماية حرية الصحافة. وتتخذ إجراءات من أجل منع دعاوى القذف والتشهير التي تهدف إلى إسكات الانتقاد العام، ومن أجل حماية حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات	تؤيد	8-101

التعليقات	موقف إكوادور	التوصيات
عن طريق مراجعة المواد 182 و336 و339 و345 و346 و365 من قانون العقوبات الأساسي لضمان صياغة التعاريف بطريقة صريحة ودقيقة ومفصلة ومسبقة، ويشكل هذا التزاماً بحرية التعبير التي تعكف الحكومة الوطنية على تطويرها.
الزواج المدني الذي يشمل الأزواج المثليين مدرج مسبقاً في التشريعات.	تؤيد	9-101
تقدم إكوادور حالياً خدمات الضمان الاجتماعي من خلال وزارة الصحة، ووزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ووزارة التعليم، وغيرها من الوزارات، والمعهد الإكوادوري للضمان الاجتماعي وفقاً لخطة خلق الفرص التي وضعتها إكوادور.	تؤيد	10-101
وفقاً لخطة خلق الفرص التي وضعتها إكوادور، اتخذت إجراءات للتصدي لعواقب كوفيد-19 وتطوير نظام اقتصادي قائم على التضامن واحترام حقوق الإنسان.	تؤيد	11-101
اتخذت الدولة الإجراءات اللازمة لحل النزاعات على الأراضي، ومعالجتها معالجة قانونية مع الأخذ دائماً بنهج قائمة على حقوق الإنسان.	تؤيد	12-101
في 29 نيسان/أبريل 2022، سُن قانون الوقف الطوعي للحمل. ويتخذ نظام الصحة العامة حالياً خطوات لضمان الحق في وصول الجميع في ظروف آمنة إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.	تؤيد	13-101
في 29 نيسان/أبريل 2022، سُن قانون الوقف الطوعي للحمل، مما يشرع الإجهاض.	تؤيد	14-101
في 29 نيسان/أبريل 2022، سُن قانون الوقف الطوعي للحمل، الذي يشرع الإجهاض، والذي ينص على التزامات العاملين في مجال الصحة، وكذلك على التزامات الدولة فيما يتعلق بالوقف الطوعي للحمل.	تؤيد	15-101
بالنظر إلى اختصاصات وزارة التعليم واختصاصات الإدارات المسؤولة عن التعامل مع هذه القضايا، وبالإضافة إلى ما هو منصوص عليه في تعديل القانون الأساسي للتعليم المتعدد الثقافات، يجري حالياً تعزيز قدرات المدرسين لتنفيذ منهاج التنقيف الجنسي الشامل.	تؤيد	16-101
بالنظر إلى اختصاصات وزارة التعليم واختصاصات الإدارات المسؤولة عن التعامل مع هذه القضايا، وبالإضافة إلى ما هو منصوص عليه في تعديل القانون الأساسي للتعليم المتعدد الثقافات، يجري حالياً تعزيز قدرات المدرسين لتنفيذ منهاج التنقيف الجنسي الشامل.	تؤيد	17-101
وفقاً لصلاحيات واختصاصات وزارة الاقتصاد والمالية، بوصفها الهيئة المالية العامة الرائدة، تخصص هذه الوزارة اعتمادات الميزانية	تؤيد	18-101

التعليقات	موقف إكوادور	التوصيات
<p>للمؤسسات مع مراعاة اللوائح المعمول بها؛ وتقوم كيانات الدولة بطريقة شاملة، ووفقاً لولاياتها المؤسسية ولتخطيطها، بتخصيص الموارد مع التركيز على الفئات ذات الأولوية التي تشمل الأطفال والمراهقين، والحوامل، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المسلوبين حريتهم، والأشخاص الذين يعانون من أمراض فتاكة أو بالغة التعقيد.</p>
<p>أدى كوفيد-19 إلى زيادة العنف ضد النساء والفتيات إقليمياً وعالمياً، كما هو الحال بالنسبة للعنف الذي يحدث في أماكن مختلفة. وتتفقد إكوادور القانون الأساسي الشامل لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، وهو صك معياري يبرز بوضوح اهتمام الدولة وانشغالها بشكل خاص بوضع حد للعنف ضد النساء والفتيات، باعتبار ذلك سياسة من سياسات للدولة.</p> <p>وتشير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في قاعدة بياناتها الإحصائية، في البند المتعلق بالعنف ضد المرأة، إلى معلومات مخالفة للمعلومات التي قدمتها إكوادور والتي تعكس نتائج سياسات الدولة المعززة بجهود الحكومة الحالية من أجل القضاء على العنف ضد المرأة.</p>	تحيط علماً	19-101
<p>تلتزم الحكومة الوطنية بالامتثال للقانون الأساسي الشامل لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه. وفي هذا السياق، بدأت إدارات الشرطة المتخصصة بالعنف الجنساني في جهاز الشرطة ومكتب المدعي العام عمليات تدريبية وتعديلات للمناهج الدراسية تسمح بتوفير الرعاية لجميع ضحايا العنف الجنساني.</p>	تؤيد	20-101
<p>تضع الحكومة الوطنية، من خلال مختلف الوزارات، سياسات عامة لممارسة حقوق الطفل ممارسة فعالة وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل. وتلتزم دولة إكوادور باستمرار بضمان حقوق الأطفال والمراهقين، وهو ما يتجلى في الإجراءات اليومية المتخذة وفي التصديق على الصكوك الدولية من قبيل اتفاقية حقوق الطفل.</p>	تؤيد	21-101
<p>تكفل المادة 57 من دستور جمهورية إكوادور الحق في التشاور المسبق والحر والمستنير مع الجماعات والمجتمعات المحلية والشعوب والقوميات الأصلية، بما يتفق مع الدستور والمواثيق والاتفاقيات والإعلانات وغيرها من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.</p>	تؤيد	22-101
تحيط علماً	23-101